

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

كيفية تفعيل أحكام المادة 67 من القانون التنظيمي رقم 11314 المتعلق بالجماعات

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أن المادة 67 من القانون التنظيمي رقم 113.14 الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.15.85 في 20 من رمضان 1436 (07 يوليوز 2015)، تنص على أنه "يعتبر حضور أعضاء مجلس الجماعة دورات المجلس إجباريا.

كل عضو من أعضاء مجلس الجماعة لم يلب الاستدعاء لحضور ثلاث دورات متتالية أو خمس دورات بصفة متقطعة دون مبرر يقبله المجلس، يعتبر مقالا بحكم القانون. ويجتمع المجلس لمعينة هذه الإقالة.

يتعين على رئيس المجلس مسك سجل للحضور عند افتتاح كل دورة، والإعلان عن أسماء الأعضاء المتغيبين.

يوجه رئيس المجلس نسخة من هذا السجل إلى عامل العمالة أو الإقليم أو من يمثله داخل أجل خمسة (5) أيام بعد انتهاء دورة المجلس، كما يخبره داخل الأجل نفسه بالإقالة المشار إليها أعلاه".

وحيث أن هذه المادة أصبحت منفذا لدى العديد من رؤساء مجالس الجماعات، من أجل تصفية الحسابات مع المعارضة، في ظل عدم وجود مسطرة دقيقة لتفعيل أحكامها.

لذلك؛ أسألكم السيد الوزير المحترم، عما يلي:

- ما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتك من أجل إصدار دورية أو دليل يوضح بدقة كيفية تفعيل أحكام هذه المادة؟

- وما هي طريقة معينة الإقالة؟

- وهل تتداول بشأنها المجالس أم فقط يعرض الرئيس الإقالة للمعينة؟

- وما هو الأثر الذي يترتب عن عدم التداول؟ وكذا عدم استجابة الرئيس لعرض مشروع مقرر تأجيل المعينة؟

- وكيف يضمن الغياب؟ وكيف يقبله المجلس؟ ولماذا لا تتم مراسلة الأعضاء المتغيبين وفق مسطرة الإدلاء بإيضاحات كتابية قصد تبرير غيابهم؟
- وما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتك من أجل الحد من الاستغلال السياسي الضيق لأحكام هذه المادة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

سعيد بعز يز